مجلس الشورى

في جلسة مجلس الشورى

إقرار قرض تطوير شبكة نقل المياه بالبحرين

○ رئيس مجلس الشورى.

○ المجلس خلال انعقاده.

○ وزير العمل.

رفض تعديلات مشروع قانون التأمين ضد التعطل

وافق مجلس الشورى خلال جلسته امس على مشروع قانون بالتصديق على اتفاقيتي القرض والضمان لمشروع تطوير شبكة نقل المياه بين حكومة مملكة البحرين والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الهادف إلى المساهمة في تمويل مشروع شبكة نقل المياه بمملكة البحرين، وتغطية العجز الحالي في تلبية الطلب على مياه الشرب في بعض مناطق المملكة، وتوفير احتياجات السكان المستقبلية منها، وذلك من خلال نقل وتوزيع المياه الإضافية التي توفرها محطة الدور للكهرباء والماء.

وكانت الجلسة قد بدأت أعمالها برئاسة السيد علي بن صالح الصالح رئيس مجلس الشورى بالتصديق على مضبطة الجلستين الماضيتين، يأتي ذلك في الوقت الذي أقر خلالها المجلس تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بخصوص مشروع قانون بالتصديق على اتفاقيات الاستصناع والوكالة والضمان لتمويل مشروع تطوير شبكة نقل المياه بين حكومة مملكة البحرين والبنك الإسلامي للتنمية.

وكان مجلس الشورى قد أصدر بيانا في مستهل جلسته في دور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الثالث، رفع من خلاله وبمناسبة بدء موسم الحج وقرب حلول عيد الأضحى المبارك، رفع من خلاله أسمى آيات التهاني والتبريكات إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد الأمين نائب القائد الأعلى، وإلى شعب البحرين الكريم، والأمتين العربية والإسلامية، داعيا المولى العلي القدير أن يعيد هذه المناسبة المباركة على القيادة الحكيمة والشعب الكريم والأمتين العربية والإسلامية بالخير واليمن والبركات، وأن يتقبل الله من حجاج بيته الحرام طاعتهم ومناسكهم، وأن يجعل حجهم مبرورا، وسعيهم مشكورا، وذنبهم مغفورا.

كما أشاد المجلس في بيانه بالجهود الكبيرة وبالخدمات الجليلة والإنجازات المشرفة التي حققتها المملكة العربية السعودية الشقيقة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود خدمة لضيوف الرحمن، ليتمكنوا من تأدية مناسكهم بكل طمأنينة ويُسر وسهولة.

تم بعدها إخطار المجلس بالرسائل الواردة من صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء، والمرفق بها عدد من المراسيم بقوانين الصادرة وفق المادة (٣٨) من الدستور وهي:

- المرسوم بقانون رقم (٥٣) لسنة ٢٠١٢م بتعديل بعض أحكام قانون الاجراءات الجنائية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٤٦) لسنة ٢٠٠٢.
- المرسوم بقانون رقم (٥٤) لسنة ٢٠١٢م بفتح اعتماد إضافي في الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢.
- المرسوم بقانون رقم (٥٥) لسنة ٢٠١٢م بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٧ بإصدار سندات التنمية.

وتم الاخطار أيضا عن الرسالة الواردة من السيد عبدالعزيز بن محمد الفاضل وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب والمرفق بها قرارا صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء رقم (٦١) لسنة ٢٠١٢م ورقم (٦٢) لسنة ٢٠١٢م بتحديد وزيرين مسؤولين أمام السلطة التشريعية.

بعدها انتقل المجلس لبحث تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بخصوص المرسوم بقانون رقم (٢٩) لسنة ٢٠١١م بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٧م بإصدار سندات التنمية، حيث قرر المجلس تأجيل مناقشته.

ووافق المجلس على طلب لجنة الخدمات سحب تقريرها بخصوص المرسوم بقانون رقم (٣٢) لسنة ٢٠١١م بتعديل البند (هـ) من المادة (٤٢) من القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٦م بشأن تنظيم سوق العمل، لمزيد من الدراسة، في الوقت الذي قرر المجلس عدم الموافقة على تقرير لجنة الخدمات بخصوص مشروع قانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (٧٨) لسنة ٢٠٠٦م بشأن التأمين ضد التعطل، (المعد في ضوء الاقتراح بقانون المقدم من مجلس النواب)، بعد استكمال أصحاب السعادة الأعضاء مداخلاتهم بشأن مشروع القانون والتي كانت غالبيتها بالرفض.

واختتمت الجلسة بمناقشة تقرير لجنة الخدمات بخصوص الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٥م، بشأن تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد لموظفي الحكومة، والمقدم من كل من الأعضاء: عبدالرحمن إبراهيم عبدالسلام، عبدالرحمن عبدالحسين جواهري، عبدالرحمن محمد جمشير، الدكتورة ندى عباس حفاظ، سيد حبيب مكي هاشم، حيث قرر المجلس بعد استكمال مداولته الموافقة على توصية اللجنة.

ويرمي المقترح إلى مساواة البحرينيين حملة شهادة الدكتوراه والشهادات العليا الذين من الصعب إحلال بديل محلهم عند وصولهم إلى سن التقاعد المقرر وفقا للقانون، ومساواتهم أسوة بالقضاة والمستشارين العاملين في هيئة التشريع والإفتاء القانوني ومن في حكمهم.

○ المتحدثون بجلسة أمس.

○ اجتماع مجلس الشورى.

مكتب الشورى يقر:

مشروع قانون حظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

ترأس السيد علي بن صالح الصالح رئيس مجلس الشورى صباح امس اجتماع مكتب المجلس، وذلك بحضور رؤساء اللجان الدائمة، والأمين العام والمستشار القانوني للمجلس.

وفي مستهل الاجتماع رفع مكتب المجلس أسمى آيات التهاني ?والتبريكات بمناسبة قرب حلول عيد الأضحى المبارك إلى حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى وإلى شعب البحرين ?الكريم، ? داعين المولى العلي القدير أن يعيد? هذه المناسبة الكريمة على القيادة الرشيدة وشعب البحرين الكريم وعلى المسلمين كافة أعواماً مديدة بالخير واليمن والبركات، وعلى الأمتين العربية والإسلامية بالعزة والرفعة والمنعة وأن ?يتقبل الله سبحانه وتعالى من حجاج بيت الله الحرام حجهم المبرور وسعيهم المشكور وصالح أعمالهم.

بعد ذلك استعرض مكتب المجلس البنود المدرجة على جدول اعماله واتخذ بشأنها القرارات المناسبة، كما اطلع على الكشوف الإحصائية المتعلقة بمشاريع القوانين والاقتراحات بقوانين التي مازالت قيد الدراسة لدى لجان المجلس، وتلك التي تنتظر إدراجها على جداول أعمال جلسات المجلس المقبلة.

وفي هذا الإطار وافق مكتب المجلس على مشروع جدول أعمال الجلسة المقبلة والذي تضمن إلى جانب التصديق على مضبطة الجلسة الثالثة، استعراض الرسائل الواردة إلى المجلس، ومناقشة عدد من تقارير اللجان المتعلقة بعدد من مشاريع القوانين والاقتراحات بقوانين، والتي تضمنت أخذ الرأي النهائي على مشروع قانون بالتصديق على اتفاقيتي القرض والضمان لمشروع تطوير شبكة نقل المياه بين حكومة مملكة البحرين والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ومشروع قانون بالتصديق على اتفاقيات الاستصناع والوكالة والضمان لتمويل مشروع تطوير شبكة نقل المياه بين حكومة مملكة البحرين والبنك الإسلامي للتنمية.

كما قرر مكتب المجلس إدراج تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية على جدول اعمال الجلسة المقبلة والمتعلق بالمرسوم بقانون رقم (٢٩) لسنة ٢٠١١م بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٧م، بإصدار سندات التنمية، وتقرير لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني بخصوص المرسوم بقانون رقم (٣٣) لسنة ٢٠١١م بتعديل بعض أحكام القانون رقم (١١) لسنة ١٩٧٥م بشأن جوازات السفر، إضافة إلى تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بخصوص المرسوم بقانون رقم (٣٦) لسنة ٢٠١١م بشأن ضوابط استحقاق رواتب ومزايا موظفي الهيئات والمؤسسات الحكومية.

كما تقرر إدراج تقرير لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني بخصوص مشروع قانون بالموافقة على انضمام مملكة البحرين إلى معاهدة إلغاء شرط التصديق على الوثائق العامة الأجنبية، المرافق للمرسوم الملكي رقم (١١٢) لسنة ٢٠١١م، وتقرير لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني بخصوص مشروع قانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (٤) لسنة ٢٠٠١م بشأن حظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمعدل بالقانون رقم (٥٤) لسنة ٢٠٠٦م (المعد في ضوء الاقتراح بقانون المقدم من مجلس الشورى)، ومشروع قانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (٤) لسنة ٢٠٠١م بشأن حظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المرافق للمرسوم الملكي رقم (١١١) لسنة ٢٠١١م، إضافة إلى تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بخصوص الاقتراح بقانون بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية، والمقدم من العضو رباب عبدالنبي العريض.

«خارجية النواب» تبحث منح حوافز لقوات الأمن

تقدم النائب عبدالرحمن بومجيد رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني بمجلس النواب بالشكر والتقدير إلى زملائه أعضاء اللجنة النيابية على ثقتهم باختياره لرئاسة هذه اللجنة خلال دور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الثالث لمجلسي النواب والشورى، مؤكدًا أن أمن واستقرار الوطن ورعاية مصالح المواطنين محور العمل البرلماني داخل هذه اللجنة الحيوية.

جاء ذلك خلال الاجتماع الذي عقدته اللجنة برئاسة بومجيد امس حيث ناقشت اللجنة الاقتراح برغبة بشأن منح حوافز ومكافآت مجزية للعاملين في قوات الأمن العام وحفظ النظام ومكافحة أعمال الشغب والأجهزة الأخرى المساندة، وأكدت أهميته حيث ستتم مخاطبة وزارة الداخلية للاطلاع على مرئياتهم بشأنه.

وناقشت اللجنة خلال الاجتماع مرسوم بقانون رقم (٥٣) لسنة ٢٠١٢ بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٤٦) لسنة ٢٠٠٢، وقررت مخاطبة الجهات المعنية بشأنه.

واطلعت اللجنة على الموضوعات المتبقية ووضع خطة لأولوية المواضيع لاختيارها وعرضها بحسب الأهمية ضمن دور الانعقاد الثالث.

كما استعرضت اللجنة تقريرها النهائي والذي اقر في الدور الثاني من قبل اللجنة بخصوص مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٦ (في شأن الرشوة والتزوير والفجور والدعارة والقمار وحظر لحم الخنزير)، المعد في ضوء الاقتراح بقانون المقدم من مجلس النواب، وقررت مواصلة مناقشته في الاجتماع المقبل.

○ خلال اجتماع «خارجية النواب».

النائب المحمود يقترح التخلي عن الحقيبة المدرسية

تقدم النائب محمود المحمود نائب رئيس كتلة المستقلين ورئيس لجنة حقوق الإنسان، باقتراح برغبة الى وزارة التربية والتعليم بشأن تفعيل مشروع جلالة الملك حمد لمدارس المستقبل، وذلك بالاستغناء عن الكتب المدرسية بتوفير أجهزة كمبيوتر لجميع الفصول الدراسية وإطلاق مبادرة بعنوان التخلي عن حقيبة المدرسة، وطالب الوزارة بإنقاذ الطلبة من هم حمل حقيبة المدرسة التي لا يمكن حتى للراشدين والشباب أن يتحملوا مشقتها، وذلك باستخدام التكنولوجيا الحديثة لإعفائهم من الحمل الكبير على أعمارهم.

وأضاف المحمود قائلا إن جهاز الكمبيوتر أصبح سعره الآن أرخص بكثير عن كلفة الطباعة للكتب المدرسية، هذا فضلا عن أجهزة الكمبيوتر ستبقى لسنين يستخدمها أجيال متتابعة، بينما تلقى الكتب في نهاية العام الدراسي في القمامة وتتم إعادة الطباعة مرة أخرى وبكلفة تزداد عاما بعد آخر، في مقابل التكنولوجيا الحديثة لأجهزة الكمبيوتر التي تتوافر بأسعار أرخص سنويا، كما أن الكمبيوتر يتميز بسرعة وسهولة البحث والتحري للحصول على المعلومات وتنوعها مما سيوفر الجهد والوقت.

○ محمود المحمود.

وأكد النائب المستقل أن مشكلة الحقيبة المدرسية باتت مشكلة تؤرق كل بيت ويعاني منها الطلبة وآباؤهم بعد أن تسببت بمشاكل صحية للأطفال ذوي البنية الضعيفة، وحلها بسيط وفي متناول يد الوزارة ولن يواجه معوقات في تدريب الطلبة على استخدام الكمبيوتر لكونه أصبح وسيلتهم في التعلم واللعب ولا يوجد طالب في مراحل التعليم المختلفة لم يتعامل مع الكمبيوتر أو ليست لديه فكرة عنه وأصبح موجودا في كل منزل.